

٢٨

## قرار :

مادة ١ - تجنب بعد النسبة المخصصة لـبنك ناصر الاجتماعي نسبة  
نحوه في المائة من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع بشركات القطاع  
العام ، وتخصص لشراء سندات حكومية أو توديع البنك المركزي  
في حساب خاص .

وفي تطبيق هذا القرار لا تعتبر الأرباح الناتجة عن التصرف في الأصول  
الثابتة أو التعبير عنها من الأرباح القابلة للتوزيع .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القرار اعتباراً من الأرباح المحققة  
عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٧٣ بعد اعتماد ميزانيتها العمومية  
وحساب الأرباح والخسائر .

مادة ٣ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧  
المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٤ (٧ يوليه ١٩٧٤)  
أئور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٧٤

بعين النائب العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

## قرار :

مادة ١ - بين السيد المحامي العام إبراهيم مصطفى على القليوبي ،  
نائباً عاماً ،

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ  
صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩٤ (٧ يوليه ١٩٧٤)

أئور السادات

## قرار :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤  
لسنة ١٩٦٨ المشار إليه بناءً جديداً فصلاً الآتي :

”(د) المرشدون والقيّون الأجانب الذين تستخدموهم هيئة  
قناة السويس ، وتطبق في شأنهم الأحكام الواردة في  
عقود استخدامهم وفقاً للنظم التي تضمنها الهيئة“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٤ (٧ يوليه ١٩٧٤)  
أئور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤

تحدد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية بشركات  
القطاع العام لشراء سندات حكومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة مادة باسم بنك ناصر  
الاجتماعي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد النسبة  
التي تجنب من الأرباح الصافية بشركات القطاع العام لشراء سندات  
حكومية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ بإصدار اللائحة  
التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعل قرار رئيس جمهورية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ يحدد النسبة  
التي تخصص لـبنك ناصر الاجتماعي من صاف أرباح الوحدات الاقتصادية  
التابعة للمؤسسات العامة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناءً على ما أرتأه مجلس الدولة ،